

الحريري يدعو الحكومة لإبلاغ السفير السوري بمغادرة البلاد

النظام السوري عن حماية شعبه مما أسماها عصابات القتل المسلحة، وهو ما نرى فيه مبررا كافيا لتدخل أطراف أخرى دولية قادرة على حماية الأبرياء.



حسن الحريري

بالتعبير عن آرائهم بشكل ودي وحضاري وبعبدا عن العنف وذلك خلافا للرواية السورية الرسمية التي تحاول اخراج الاحتجاجات السلمية عن مسارها الصحيح. وقال الحريري ان الضغط الذي تجسد في القرارات الصادرة عن وزراء الخارجية والعسكري، وغض الطرف من الحلول السلمية والتحاور مع اطياف المعارضة، من أجل التوصل إلى حلول جذرية تلبي طلبات الإصلاح التي يناهز بها المتظاهرون.

وأكد ضرورة قيام النظام السوري لسحب قوات ومدركات وآليات الجيش من الشوارع، مستغريا توجيه الأبرياء من شباب ونساء وأطفال الشعب السوري الشقيق، في وقت عاجز فيه

أكد النائب حسن الحريري ان على الحكومة اتخاذ قرار بالطلب من السفير السوري لدى الكويت مغادرة البلاد، وسحب السفير الكويتي من دمشق، وذلك اتساقا مع القرار الصادر عن إجماع وزراء الخارجية العرب مساء السبت الماضي. وأضاف في تصريح صحفي أن استمرار تواجد السفير السوري لم يعد مقبولا، مشددا في الوقت نفسه على ضرورة قراءة القرار الصادر عن اجتماع وزراء الخارجية العرب جيدا، وأن يكف عن انتهاك حقوق الإنسان وإراقة دماء المدنيين الأبرياء في مختلف المحافظات السورية.

وأشار إلى وجود غضب كويتي وعربي ودولي من استمرار قتل المدنيين في سورية، والذين لم يرتكبوا أي ذنب سوى قيامهم بالاعتداء على ديارهم ودمارهم. وأكد ضرورة قيام النظام السوري لسحب قوات ومدركات وآليات الجيش من الشوارع، مستغريا توجيه الأبرياء من شباب ونساء وأطفال الشعب السوري الشقيق، في وقت عاجز فيه

النملان: ما دور الخارجية في الحفاظ على أمن الكويت؟



سالم النملان

وجه النائب سالم النملان سؤالاً برلمانياً إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد جاء كالتالي: نتمنى إلى علمي أنه في يوم الثلاثاء 5 يوليو قد قضت المحكمة الجنائية في مملكة البحرين بالسجن 10 سنوات على ثلاثة أشخاص من بينهم مواطن بحريني بتهمة التخابر مع دولة أجنبية ولم تذكر الوكالة التي نقلت الخبر اسم الدولة الأجنبية وقد أشار الخبر إلى ان المتهم الثاني والثالث مقيمان في الكويت وأنهما قاسما بتجنيد المتهم البحريني للتخابر لمصلحة دولة أجنبية وذلك للحصول على معلومات عن بعض المنشآت العسكرية والاقتصادية بالمنطقة مقابل مبلغ 20 ألف دينار كويتي. لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

● ما الدور الذي تقوم به وزارة الخارجية بالتنسيق مع دول الخليج للحفاظ على أمن البلاد؟ وما الدولة التي تم التخابر بحسابها؟
● لماذا التعتميم الإعلامي على تلك الحادثة ولمصلحة من أن يكون هناك متهمون بالتخابر مع دولة أجنبية مقيمون في الكويت؟
● هل كانت هناك محاولة مماثلة من قبل ولم يتم الكشف عنها؟ وما الإجراءات المتخذة في مثل هذه الحالات؟
● أسماء المتهمين بالقبضية، وما جنسيتهم؟

الجسار: قانون تنظيم التعليم أحد أولويات اللجنة التعليمية



د.سلوى الجسار

قالت النائبة د.سلوى الجسار عضو اللجنة التعليمية ان الاقتراح بقانون بشأن تنظيم التعليم بالجامعات والكليات التعليمية والمعاهد الحكومية يحق نقلة نوعية للدراسات الجامعية، الاقتراح سيكون واحدا من أولويات لجنة شؤون التعليم بمجلس الأمة، مشيرة إلى ان الاقتراح بقانون المقدم منها مع بعض الأعضاء سيرد في ميثاق أولويات لجنة شؤون التعليم خلال دور الانعقاد الحالي عملا على إقراره من المجلس، وأضافت ان القانون يهدف الى مواكبة التغيرات الجذرية في وسائل التعليم الجامعي ومناهجه واهدافه والتي يجب ان ترتبط مخرجاته بالاحتياجات الفعلية لسوق العمل ويتوافق مع برامج التنمية، ويأتي ذلك من خلال التنظيم القانوني المقترح والذي يحقق المرونة الكافية سواء في أنشآت الجامعات او الكليات او الوحدات التعليمية بما تتطلبه من الوحدات ذات الصلة، إضافة الى تحقيق قدر من المرونة في ادراتها علميا واداريا وماليا. وبهذا الاقتراح تستكمل المنظومة التعليمية تنظيمها بما يتواءم مع طبيعة النشاط الأكاديمي دون التقيد بقواعد البيروقراطية الإدارية التي تعارض مع طبيعة الرسالة العلمية والتربوية استكمالا للمنظومة التعليمية التي تتحقق بها مجارة التطور المتجدد في مجالات العلم والمعرفة والتي تحقق الريادة لطلابنا الطلبة بالمرحلة التعليمية والتدريبية في ظل ثورة المعلومات ونظم الاتصالات وانساط التعليم ووسائله كما أكدت د.سلوى الجسار ان على الحكومة ان تعمل على الرفع في مناقشته وإقراره في دور الانعقاد الحالي حتى يتسنى لها انشاء جامعات حكومية تواكب الزيادة المطردة في اعداد الطلبة التي تتزايد سنويا.

دشتي: إقبال غير مسبوق على الاستجابات بهدف تفرغ الدستور من محتواه

من مقدرات الدولة، فاقته الالتزام بالواجبات تجاه الوطن والقيام بها، مما يشكل اختلالا في التوازن بين الحقوق والواجبات فثنا منهم ان الكويت ستزول فينبكون على بيع مستقبلنا من أجل حاضرنا، ومع الأسف بمباركة عدد من النواب اللاهئين خلف التكسب الانتخابي والمصالح الخاصة والعداوات الشخصية، ضارين بحماية الكويت ومقدراته عرض الحائط، وكان ثروة البلد تم تجييرها لتخدم أصحاب الأجنحة المشبوهة، وتلمع صورهم أمام الرأي العام، ليس هذا فحسب بل تجرأوا على زعزعة الأمن الاجتماعي من خلال التمعن في انتهاك الكرامات، والانتقاص على القيم الأخلاقية، تارة بلبسة الإسفاف، وطورا بكيل الاتهامات والتجني على كل من يعارضهم فكرا وتوجها، ودائما بمباركة عدد من النواب اللاهئين خلف التكسب الانتخابي والمصالح الخاصة، ولم يكتفوا بذلك حيث المحاولات الحثيثة لتفريغ الدستور، والاستئثار بالسلطة متخذين من مرونة مواد الدستور منغذا لتحقيق أمانيتهم، وهذا ما يشرع إقبالهم غير المسبوق على الاستجابات والطرق الاستفزازية المتبعة، بحجة أن الدستور أعطاهم هذا

هناك النائبة د.رولا دشتي لصياغة الدستور، مثنية على الجهود الجبارة التي بذلت في سبيل بناء دولة المؤسسات، وفق منظومة ديموقراطية وفق الأمن والاستقرار، وتحقق العدالة الاجتماعية، وتعزز موانيق التعاون بين المواطنين والحاكم، فيما ارتضوه منجها كفيلا بنهوض الكويت وازدهارها، لتحتل بالمكانة الدولية الرفيعة من خلال مواد شرعت العدل والمساواة، وأرست دعائم الحكم، وأقرت بمبدأ الفصل بين السلطات تحت رعاية أميرية سامية، تحرص كل الحرص على الحفاظ على جوهر كيان الدولة المدنية الحضارية. وأضافت النائبة د.دشتي أن هذه الذكرى تستنهضنا للدفاع عن هذا الكنز الموروث بكل ما أوتينا من قوة ورباطة جأش، قاصدة بذلك الذود عن الدستور، وتطبيق جميع مواد دون انتقائية واستثنائية، ضمانا وأمانا واستشراقا لمستقبل الكويت وأبنائها. أحد الواقع اليوم على صعيد الانقسامات السياسية، والتمترس خلف البطولات الواهية، وعلو الصوت وفرق الرأي والغواء الآخر، خدمة لمآرب خاصة في إطار ضيق، فليس من روح الدستور بقاءه، ذلك لأن المطالبة بالحقوق والنهش



د.رولا دشتي

الدستور وثيقة ديموقراطية تكفل الأمن والاستقرار وتعزز موانيق التعاون بين المواطنين والحاكم

جاء وزير التربية ووزير التعليم العالي احمد المليفي تأكيده على عدم وجود أي خلاف بين السلطينتين، وشكر الأخوة أعضاء اللجنة المشتركة على السماح لنا بلقاظهم ونقل وجهة نظرنا حول المشروع البديل لقانون كادر المعلمين والتمثل بالبنوص، خاصة أننا قد وعدنا عددا من أعضاء السلطة التشريعية بتقديم هذا البديل فور الانتهاء من اعداده، مشيرا إلى ان الفريق الحكومي عرض على أعضاء اللجنة جميع المعايير التي تم اتخاذها ضمن بنوص المعلم.

«المشتركة بين المالية والتعليمية» ترفض بنوص المليفي والمطوع: سنقر الكادر متضمنا معلمي «الأوقاف»



الوزير أحمد المليفي وركان الوزارة خلال الجلسة



جانب من النواب الحاضرين لاجتماع «المشتركة» مع وزير التربية

مقابل الاداء. وكشف المليفي عن ان الفريق الحكومي بين معايير الشفافية المتبعة في نظام «البنوص»، وذلك من خلال برنامج آلي يستطيع ان يطلع من خلاله المعلم على تقييمه الذي سيتم من خلال جهاز اداري منفصل عن المدرسة. مشيرا إلى ان هذا هو الفارق الوحيد بين معلمي الجهتين الذي تم التطرق له في الاجتماع. وتطرق المطوع لضرورة أن تراعي سياسات الزيادات للرواتب والكوادر أسعار برميل النفط ومستقبل البلاد الاقتصادي.

موضحا أن الوضع سيكون خيرا مستقبلا لأن الميزانية العامة باتت تتكفل بتحمل اعباء ضخمة قد تعجز عن سداها إذا ما تراجع سعر برميل النفط ودخل في حدود تقارب الـ 70 دولارا، داعيا الحكومة والنواب لتحمل مسؤولياتهم ازاء هذا التوجه والنظر الى المستقبل ومراعاة مصالح البلاد والأجيال القادمة، وان تقسم القوة بطريقة سليمة اقتصادية بطريقة متعاضدة.

المليفي: لا خلاف بين السلطينتين حول دعم المعلمين وسنقل نتيجة التصويت على الكادر إيمانا بالديموقراطية

تابع المليفي، وعند حساب تكلفة القرارين الصادرين عن مجلس الخدمة المدنية فإن اجمالي الزيادة المترتبة على بنوص المعلم تبلغ 231 مليون دينار وهو المبلغ الذي سبق ان وعدنا جمعية المعلمين بتخصيصه للزيادة، مؤكدا انه ليس هناك أي خلاف على دعم المعلم ماليا واداريا وانما جوهر الخلاف يتمثل في كيفية تقديم هذا الدعم والتي من يتم توجيهه خاصة أننا نسعى الى توجيهه للمتميزين وبالتالي نحن نتمنى ان يتمم جميع المعلمين.

وشدد المليفي على ان الغاية المشتركة بين الحكومة والمجلس والمعلمين تتمثل في نهضة البيئة المناسبة لتطوير مستوى لبناتنا وبناتنا التعليمي المخرج بجيل جديد قادر على بناء هذا الوطن، وبالتالي ليس هناك أي خلاف على دعم المعلمين والتعليمية وكل ما هناك خلاف حول كيفية تقديم هذا الدعم الذي نرى بضرورة ان يتم حسب الاداء فالعطاء

..والخريج: قرار تعليق عضوية سورية في الجامعة العربية خطوة في الاتجاه الصحيح

مصلحة الشعب السوري وان التعاطي مع الملف يجب ان يكون فوق سياسة الخطوة بخطوة لاسيما ان الظروف السياسية التي تعيشها المنطقة تتطلب الحيلة والحذر حقنا للدماء وحماية للمدنيين والعزل. وطالب الخرينج القيادة السورية بان تلتزم بقرارات جامعة الدول العربية حتى تخرج من الأزمة وإلا فأنسي سادعو إلى الاعتراف بالمجلس الوطني السوري، داعيا النظام السوري إلى ان يتعاطى مع القرارات بجدية وان تكف جهزته الأمنية عن الاعتداء على المدنيين خصوصا ان القرارات جاءت بالأغلبية باستثناء لبنان واليمن وامتناع العراق.

أكد رئيس لجنة الخارجية البرلمانية النائب مبارك الخرينج أن قرار الجامعة العربية بتعليق عضوية سورية خطوة إيجابية في الاتجاه الصحيح، مشيرا إلى ان الكويت من أولى الدول التي استدعت سفيرها من دمشق للتشاور ومنذ ذلك الحين لم يعد إلى سورية حتى الآن، وفي العرف الدبلوماسي يعني ذلك عدم الرضا عن الظروف السياسية التي تمر بها الدولة، وكان من المفترض ان تتعاطى سورية مع هذه الظروف بالمثل وتسحب سفيرها لكنها التزمت الصمت. وشدد الخرينج على أن الكويت مع أي قرار أو موقف خليجي أو عربي يصب في

شدد النائب دليهي الهاجري «على ضرورة وقف جميع العلاقات الدبلوماسية بين الكويت والنظام السوري القمعي الذي استباح دماء المسلمين، مجددا طلب طرد السفير السوري الممثل لهذا النظام الظالم، مبينا وقعنا على طرد هذا السفير في بداية اندلاع الأزمة السورية ونجدد طلبنا اليوم للحكومة ضرورة الإسراع بطرده وإيقاف كل أشكال العلاقات مع النظام السوري الوحشي مطالبا بالاعتراف بالمجلس الوطني السوري واحتضانه وتقديم الدعم الكامل له نصره للشعب السوري». وقال الهاجري في تصريح صحفي: «ان ما يقوم به النظام الوحشي الجائر في سورية تجاه الشعب العربي المسلم، ولأنه لا يمكن السكوت عنه او الوقوف امامه موقف المتفرج فدماء المسلمين تسفك والمشاهد المأساوية التي وصلت للجميع عن المجازر التي يرتكبها والجرائم الكبرى ضد الإنسانية التي يقوم بها شيء لم يقدم عليه أحد قبله»، مبينا «ان هذا النظام البغيض أنتج معمر القذافي في وحشيته وظلمه».

..والهاجري: على الحكومة طرد السفير السوري وإيقاف كل أشكال العلاقات مع دمشق

الغناء منا، حيث حاولت ان تجد من خلال قراراتها نقاط توافق لحل الأزمة السورية بين النظام والشعب وحقن دماء الأبرياء وان تضمن للشعب السوري من خلال الشرعية الدولية تحقيق الإصلاحات ووقف القمع ولكن رغم كل المبادرات رفض النظام الجائر كل هذه الحلول، ما اضطر الجامعة العربية إلى طرد النظام السوري من الجامعة العربية السورية من خلال تجسيد عضويتها وهذا قرار يستحق الإشادة وعلى الحكومات العربية ان تنتهج ذات النهج وتحاصر هذا الظالم وتعترف بالمجلس الوطني السوري لتكون له شرعية في العمل والدفاع عن الشعب السوري الأزل..

سورية من خلال وقف جميع العلاقات الدبلوماسية ما بين الكويت وهذا النظام السوري القمعي الذي استباح دماء الأبرياء، كما يجب ان تبادر الحكومة الكويتية وبشكل سريع إلى طرد السفير السوري الممثل لهذا النظام البغيض الذي فاقست جرأته حد الوصف تجاه الشعب السوري الأزل المطالب بالحرية والعدالة الاجتماعية»، مشيرا إلى «ان استمرار العلاقات مع هذا النظام تعتبر نقطة سوداء في جبين الديموقراطية الكويتية التي أصبحت تبراسا لجميع الدول العربية».

وأشار الهاجري في «اننا نجدد اليوم ما قمنا به سابقا، حيث وقعنا على طلب طرد السفير السوري في بداية اندلاع الأزمة، ولأننا نجدد طلبنا للحكومة بسرعة طرده وإيقاف كل أشكال العلاقات مع النظام السوري الوحشي الذي انتكح جميع الأعراف الدولية والموانيق الحقوقية والتشريعات الإلحائية من خلال سفك دماء الأبرياء ومواجهة العزل بترسات مسلحة وشبهية لا يعرف لهم دين ولا ملّة»، مطالبا بضرورة الاعتراف بالمجلس الوطني السوري واحتضانه وتقديم جميع أشكال الدعم له نصره للشعب السوري كون الكويت سبقة في دعم الحريات والعدالة الاجتماعية في العالم كله».



دليهي الهاجري

المويزري يشيد بالموقف الخليجي تجاه الشعب السوري

وقال المويزري في تصريح صحفي: واننا نشكر ايضا جامعة الدول العربية على قرارها التاريخي الشجاع الذي انتصرت فيه للشعب السوري وهذا يدل على ان الجامعة العربية بدأت تصحيح مسارها وتفعيل دورها الحقيقي تجاه شعوب الوطن العربي.

أشاد النائب شعيب المويزري بالموقف المشرف لدول مجلس التعاون الخليجي تجاه الشعب السوري وانتصارها له، مطالبا قادة مجلس التعاون باتخاذ قرار عاجل لطرد سفراء النظام السوري والاعتراف بالمجلس الوطني السوري ووسائله كما أكدت د.سلوى الجسار ان على الحكومة ان تعمل على الرفع في مناقشته وإقراره في دور الانعقاد الحالي حتى يتسنى لها انشاء جامعات حكومية تواكب الزيادة المطردة في اعداد الطلبة التي تتزايد سنويا.

أشاد النائب شعيب المويزري بالموقف المشرف لدول مجلس التعاون الخليجي تجاه الشعب السوري وانتصارها له، مطالبا قادة مجلس التعاون باتخاذ قرار عاجل لطرد سفراء النظام السوري والاعتراف بالمجلس الوطني السوري ووسائله كما أكدت د.سلوى الجسار ان على الحكومة ان تعمل على الرفع في مناقشته وإقراره في دور الانعقاد الحالي حتى يتسنى لها انشاء جامعات حكومية تواكب الزيادة المطردة في اعداد الطلبة التي تتزايد سنويا.